

تحرك عاجل

إحالة اثنين من المدافعين عن حقوق الإنسان للمحاكمة

يُحاكم اثنان من مؤسسي جمعية سعودية معنية بحقوق الإنسان أمام محكمة مختصة بمكافحة الإرهاب بتهم تتصل بعملهم في مجال حقوق الإنسان. وقد تقرر أن تُعقد الجلسة القادمة للمحاكمة يوم 27 ديسمبر/كانون الأول 2016. وإذا ما سُجن الاثنان فسوف يعتبران من سجناء الرأي.

في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2016، أُحيل محمد العتيبي وعبد الله العطاوي، وهما من المدافعين عن حقوق الإنسان ومن مؤسسي "جمعية الاتحاد للحقوق الإنسانية"، وهي جمعية سعودية معنية بحقوق الإنسان، للمحاكمة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في العاصمة السعودية الرياض. وُجّهت إلى الاثنين عدة تهم، من بينها "اشتراكهما في تأسيس جمعية والإعلان عنها قبل الحصول على التراخيص اللازمة"، "إعداد وصياغة وإصدار عدة بيانات والتوقيع عليها ونشرها على الشبكة العنكبوتية تتضمن إساءة لسمعة المملكة ولسياساتها ولمؤسساتها العدلية الأمنية، ويهدفان منها تفرقة اللحمة الوطنية والنيل من هيبة الدولة وأمنها واستقرارها"، و"نشرهما لمعلومات عن إجراءات التحقيق معهما بعد تعهدهما بعدم النشر".

كما وُجّهت إلى محمد العتيبي تهم أخرى، من بينها "نشره لتغريدات مناوئة ومسيئة من شأنها المساس بالنظام العام وإعادة نشر تغريدات مماثلة تتضمن إساءة للمملكة ولولاة الأمر وللدول العربية"، واستعدائه لمنظمات حقوقية دولية ضد المملكة، و"تبنيه لمشروع الملكية الدستورية"، و"مشاركته عبر لقاءين في إحدى القنوات الفضائية المعادية للمملكة"، و"تحريض المواطنين بالمملكة على التظاهر".

وكان محمد العتيبي وعبد الله العطاوي، وشخصان آخران، قد استُدعوا للتحقيق معهم، في إبريل/نيسان 2013، بعدما أبلغوا السلطات رسمياً بتأسيس جمعية "الاتحاد للحقوق الإنسانية" وطلبوا ترخيصاً لها. وقد استدعت هيئة التحقيق والادعاء العام الأشخاص الأربعة للتحقيق معهم، حيث أُجبروا على التوقيع على تعهدات بإغلاق الجمعية. إلا إن الهيئة اتهمت محمد العتيبي وعبد الله العطاوي بمعاودة أنشطتهم وأحالت القضية ضدهم إلى المحكمة الجزائية المختصة، وهي محكمة لمكافحة الإرهاب أنشئت للنظر في الجرائم المتعلقة بالأمن.



يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- حث السلطات السعودية على إسقاط جميع التهم الموجهة إلى محمد العتيبي وعبد الله العطاوي وإغلاق القضية ضدّهما، حيث إنهما يُحاكمان دونما سبب سوى ممارستهما السلمية لحقهما في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات؛
- مطالبة السلطات بالكف عن مضايقة وترهيب المدافعين عن حقوق الإنسان، وبضمان توفير مناخ يتيح لهم ممارسة عملهم دون خوف من الأعمال الانتقامية؛
- حث السلطات على الإقرار صراحة بشرعية عمل المدافعين عن حقوق الإنسان، وتسهيل هذا العمل ودعمه علناً، والإقرار بمساهماتهم في تعزيز حقوق الإنسان.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 16 ديسمبر/كانون الأول 2016 إلى كل من:

الملك ورئيس الوزراء

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

خادم الحرمين الشريفين

مكتب جلالة الملك

القصر الملكي، الرياض

المملكة العربية السعودية

رقم الفاكس: (من خلال وزارة الداخلية)

+966 11 403 3125 (يُرجى مواصلة المحاولة)

وزير الداخلية

سمو الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود

وزارة الداخلية

صندوق بريد رقم: 2933

طريق المطار، الرياض 11134

المملكة العربية السعودية

رقم الفاكس: +966 11 403 3125

تويتر: @M_Naif_AlSaud

وُثِرسل نسخ من المناشدات إلى:

AMNESTY
INTERNATIONAL



وزير العدل

معالي الدكتور وليد بن محمد بن صالح الصمعاني

وزارة العدل

صندوق بريد: 7775

شارع الجامعة، الرياض 11137

المملكة العربية السعودية

أرقام الفاكس: +966 11 401 1741

+966 11 402 0311

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه على النحو التالي:

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

AMNESTY
INTERNATIONAL



تحرك عاجل

إحالة اثنين من المدافعين عن حقوق الإنسان للمحاكمة

معلومات إضافية

في مارس/آذار 2013، شكّل كل من عبد الله مضحي العطاوي، ومحمد عائض العتيبي، وعبد الله فيصل الحربي، ومحمد عبد الله العتيبي جمعيةً مستقلة لحقوق الإنسان باسم "جمعية الاتحاد للحقوق الإنسانية". وقد أورد البيان التأسيسي للجمعية عدداً من الأهداف من بينها: "نشر ثقافة حقوق الإنسان والدفاع عنها وتعزيز مبادئها وقيمتها، والتعريف بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، و"تعزيز دور المرأة بالمشاركة السياسية والأنشطة الاجتماعية بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية". كما جاء في البيان أن الجمعية "تسعى إلى إلغاء عقوبة الإعدام التعزيرية بشكل كامل"، وأنها تتشدّد "تحقيق أهدافها بجميع الوسائل المشروعة قانونياً وأخلاقياً، عن طريق اللجوء إلى القضاء في الأمور التي تستدعي ذلك، وتفعيل دور القانون".

ولجميع مؤسسي الجمعية تاريخ من النشاط. فمحمد عبد الله العتيبي ناشط بارز، وسبق أن قُبض عليه مع زميله المدافع عن حقوق الإنسان وسجين الرأي خالد العمير، في 1 يناير/كانون الثاني 2009، بعدما ساعدا في تنظيم مظاهرة احتجاجاً على العملية العسكرية التي شنتها إسرائيل ضد قطاع غزة، وأطلق عليها اسم "عملية الرصاص المصبوب". وفي 15 مايو/أيار 2011، أُدين محمد العتيبي، وحُكم عليه بالسجن ثلاث سنوات، يعقبها المنع من السفر لمدة خمس سنوات. وقد أُطلق سراح محمد عبد الله العتيبي في نهاية المطاف، في 10 يونيو/حزيران 2012، ولكنه لا يزال ممنوعاً من السفر. والمؤسسون الثلاثة الآخرون من نشطاء حقوق الإنسان والبيئة الذين لهم تاريخ طويل في العمل في هذا المجال، وسبق أن احتُجزوا بسبب أنشطتهم. وكان أحدهم ضابطاً أمنياً في وحدة سعودية لمكافحة الإرهاب، ولكنه استقال من عمله بسبب ما اعتبره ممارسات لا إنسانية من جانب قوات الأمن. وفي 3 إبريل/نيسان 2013، أبلغ النشطاء الأربعة السلطات السعودية بجمعيتهم المؤسسة حديثاً، وطلبوا ترخيصاً لها. ولكنهم لم يتلقوا أي رد من السلطات حتى يوم 24 إبريل/نيسان 2013، عندما استدعتهم هيئة التحقيق والادعاء العام في الرياض للتحقيق معهم، واستجوبتهم بشأن تأسيس جمعية والإعلان عنها قبل الحصول على الترخيص الرسمي. وانتهى التحقيق بعدما وقّع المؤسسون الأربعة على تعهدات بإغلاق الجمعية.



ووفقاً للائحة الاتهامات التي قُدمت لكل من محمد عبد الله العتيبي وعبد الله العطاوي، يوم 30 أكتوبر/تشرين الأول 2016؛ فقد استمرت هيئة التحقيق والادعاء العام في رصد أنشطة الأشخاص الأربعة، ووجدت أن محمد عبد الله العتيبي وعبد الله العطاوي قد استأنفا أنشطتهما. كما وُجّهت إلى محمد العتيبي تهم إضافية بالإخلال بتعهده، بممارسة أنشطة من بينها حضور اجتماعات لدعم "جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية" (حسم)، وهي منظمة أخرى غير حكومية أُجبرت على الإغلاق في عام 2013؛ والتوقيع على بيانات تأييداً لمؤسسيها الذين حُكم عليهم جميعاً بالسجن؛ والمشاركة في لقاءين إعلاميين ناقش خلالهما مسائل تتعلق بحقوق الإنسان؛ وصياغة تقارير عن موضوعات من قبيل مضايقة نشطاء حقوق الإنسان في السعودية؛ وكتابة تعليقات على موقع "تويتر" تُعتبر مسيئة لحكام المملكة. وفي أعقاب ذلك، استُدعي محمد العتيبي مرة أخرى للتحقيق معه أمام هيئة التحقيق والادعاء العام. وفي مطلع مايو/أيار 2014، أُجبر على التوقيع على تعهد جديد بالكف عن التحدث إلى وسائل الإعلام، والتوقف عن الكتابة على مواقع التواصل الاجتماعي. وبالرغم من أنه توقف تماماً عن أنشطته، فقد أُحيل للمحاكمة يوم 30 أكتوبر/تشرين الأول 2016.

ويُذكر أن السلطات السعودية قد دأبت، منذ عام 2012، على استهداف نشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، واستخدمت قرارات المحاكم والإجراءات الإدارية، من قبيل منع السفر، لمضايقة هؤلاء النشطاء والمدافعين وترهيبهم وإعاقة عملهم في الدفاع عن حقوق الإنسان. وبحلول مطلع عام 2014، كان معظم دعاة حقوق الإنسان البارزين والمستقلين في السعودية قد رُج بهم في السجون، أو لزموا الصمت خوفاً، أو فرّوا إلى خارج البلاد.

ويُعد القمع المنظم للنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان جزءاً من حملة أوسع تشنها السلطات لإخراص جميع أشكال الانتقاد، التي كشفت، بشكل مباشر أو غير مباشر، انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات.

الأسماء: محمد العتيبي وعبد الله العطاوي

النوع: ذكور

